المملكة السعودية

تحولات، وتحدّيات، وآفاق

د. حسن سرور

منذ عقد من الزمن تعيش المملكة السعودية تحولات عميقة وكبيرة في مجالات متعددة إن كان على المستوى السياسي والتغيير الجذري الذي حصل في وصول محمد بن سلمان إلى ولاية العهد والتي أتت بعيدة عن كل التقاليد داخل العائلة المالكة أو هيئة البيعة إلى طريقة إدارة البلد بطريقة شخصية هجومية ومباشرة من قبل ولي العهد والتغيرات التي حصلت على المستوى الاجتماعي والإنفتاح الكبير لم تكن أقل صدمًا من التحولات السياسية فما تشهده السعودية في موسم الرياض بفعالياته السياحية والترفيهية لم يكن من الممكن تخيل ذلك قبل سنوات قليلة، أما على المستوى الاقتصادي فهناك المشاريع العملاقة والتي صورت على أنها خشبة خلاص المملكة ونافذة عبورها إلى اقتصاد متقدم بعيد عن الريعية والتبعية على راس هذه المشاريع مشروع Neom نيوم وإنشاء وصندوق الإستثمارات السعودي والتي كانت الطموحات تعوّل أن يكون الأكبر على مستوى العالم لكن الظروف التي عاشتها المملكة والنزاعات والصراعات التي دخلت بها وحجم الإنفاق المرتفع

من قبل القطاع العام وتراجع أسعار النفط كان لها كلام مختلف في نجاح هذه المشاريع العملاقة إن لم نقل الحالمه فلم تأت الأيام بما كان متوقعًا.

على المستوى المالي، ونتاج ظروف متشابكة كانت المالية العامة في عجز شبه دائم منذ عام 2015 وحتى الآن مما اضطر المملكة إلى اللجوء إلى الإقتراض لسد الفجوة المالية مما أدى إلى تفاقم الدين العام. إن هذا الأمر قد يشكل تحديات كبيرة للملكة في العقد القادم.

من الناحية الأمنية، شكّلت الحرب المعلنة من السعودية والإمارات ضد اليمن عام 2015، إلى بروز تحديات عميقة مع الجارة الجنوبية، وربما توجت هذه التحديات والمخاطر بضرب شركة أرامكو في أيلول 2019 والخسائر الكبيرة المباشرة وغير المباشرة التي نتجت عن هذا الإستهداف.

أولاً: التحولات السياسية

لا شك بأن التحولات السياسية التي حصلت في المملكة السعودية منذ عقد من الزمن قد تجاوزت كل التقاليد والأعراف المعتمدة خلال أكثر من نصف قرن من الممارسة السياسية وانتقال العرش في السعودية والذي تميز بالسلاسة والتوافق.

كان اختيار الملك وولي العهد يخضع لحسابات بين أبناء الملك عبد العزيز تأخذ في عين الإعتبار المؤسسة الدينية والمتمثلة بآل الشيخ وزعماء القبائل الكبيرة والتوافق داخل الأسرة الحاكمة من أبناء وأحفاد الملك عبد العزيز. حاول الملك عبد الله في تكريس هذا التوافق من خلال إنشاء هيئة البيعة عام 2006 والتي تتكون من أبناء وأحفاد الملك عبد العزيز وتعنى باختيار الملك

وولي العهد. لكن عند وفاة الأمير مشعل بن عبد العزيز رئيس هيئة البيعة عام 2017 لم يتم تعيين خلفًا له وباتت بحكم المعطلة فعليًا أو الملغاة..

إن استلام الأمير محمد بن سلمان لولاية العهد أتى بطريقة غير تقليدية وتوافقية مما يعكس بعض الإختلافات وعدم رضا داخل الأسرة الحاكمة وقد يكون خير دليل على ذلك هو إقالة ولي العهد السابق الأمير محمد بن نايف عام 2017 وإبعاده بطريقة مهينة وإصدار اتهامات له بالإدمان وما إلى ذلك. كذلك تمت إقالته من منصب وزير الداخلية وتم وضع المؤسسات الأمنية والحساسة في هذه الوزارة تحت إمرة موالين للأمير محمد بن سلمان.

إقالة إبن نايف وتعيين إبن سلمان من دون أي توافق داخل الأسرة الحاكمة طرح تساؤلات حول مدى أحقية وشرعية الأمير محمد بن سلمان في ولاية العهد. بل إن هذا التعيين حمل في طياته نقل ولاية العهد والملك لاحقاً إلى الجيل الثاني، ولم يكن من الممكن اختيار محمد بن سلمان بشكل مباشر عام 2015 لحداثة سنة من ناحية ولوجود العديد من الأمراء من أبناء الملك عبد العزيز وهم أولى بولاية العهد، (الأمير مقرن، الأمير متعب ، الأمير ممدوح، الأمير عبد الإله والأمير أحمد)، لذلك تم اختيار الرجل القوي في المملكة وقتها من أبناء الجيل الثاني وهو محمد بن نايف مكان الأمير مقرن بن عبد العزيز ولي العهد السابق، والهدف تهيئة الأسرة الحاكمة لإمكانية تسلم ولاية العهد والملك من الجيل الثاني (أحفاد الملك عبد العزيز) وعندما سنحت الفرصة تم إعفاء محمد بن نايف وتعيين محمد بن سلمان ضمن مخطط وسيناريو كامل.

في السياق نفسه، تمّ تغييب دور المؤسسة الدينية لآل الشيخ ولقادة القبائل الكبار وهو كذلك خروج عن التقاليد المتوارثة حول عمل المؤسسات الدستورية وعلى رأسها اختيار الملك ومبايعته وكذلك ولي العهد. إن الخروج على كافة الأعراف والتوافقات التي كانت تحصل عند استلام كل ملك لمهامه أو تعيين لولي العهد قد تشكل عقبات كبيرة أمام إدارة محمد بن سلمان في المرحلة القادمة إذ لم تنقلب عليه قبل أو عند استلام العرش ولا نقول السلطة لإنه بالفعل استحوذ على كامل السلطة منذ فترة طويلة ودون أن يتسلم العرش وبات يمارس نوعًا من الحكم الشخصي المباشر والهجومي بحالات عديدة جداً. لقد تم تركيز كامل الصلاحيات على المستوى السياسي والإقتصادي والأمني بيده مباشرة أو بيد مقربين منه بشكل كبير وقد شكل هذا دعماً إيجابياً له حالياً لكن في السنوات القادمة قد تشكل هذه الممارسات تهديداً له ولاستمرارية حكمه وسلطته.

إن تغييب التوافق السياسي داخل السلطة في المملكة السعودية قد يشكل بداية تراجع على مستوى الأسرة الحاكمة ككل، وقد تكون من أكثر الثغرات السياسية التي تهدد النظام واستقراره في السنوات والعقود القادمة.

ثانياً: التحولات الأمنية

تأتي التحولات والتغيرات السياسية في المملكة السعودية في ظل أوضاع أمنية غير مستقرة في جوار السعودية وفي عموم الإقليم.

حيث كان للحرب التي قامت بها السعودية والإمارات على اليمن في عام 2015 تداعيات كبيرة على مستوى الحسابات الإستراتيجية الأمنية والعلاقة

مع اليمن وقد برزت هذه المخاطر الأمنية عندما هاجم اليمن شركة أرامكو في شرق المملكة وأدى ذلك إلى خسائر مباشرة وغير مباشرة بعشرات المليارات من الدولارات وأظهر هشاشة الأمن السعودي المضمون من قبل الولايات المتحدة الأميركية وقد تكرست هذه المخاوف بعد الضربة الإسرائيلية للدوحة صيف 2025 حيث أظهر ذلك حقيقة الضمانات الأمنية الأميركية التي لا يوجد عندها أي اعتبار لأمن أي دولة مقابل "إسرائيل"، وقد دفع هذا العدوان الإسرائيلي على قطر، السعودية إلى سرعة توقيع اتفاقية الدفاع المتبادل مع باكستان SMDA في 17 أيلول 2025. وتمثلت هذه الإتفاقية من قبل السعودية كردة فعل لإعادة تقييم استراتيجي لتحالفها الأمني مع الولايات المتحدة الأميركية وعدم الوثوق بعهود الحماية الأميركية وقد يؤدي هذا الاتفاق مع باكستان إلى بداية علاقات عسكرية وتعاون مع الصين التي تعتبر منذ سنوات المصدر الرئيسي للسلاح الباكستاني. وهذا يشكل خياراً ضرورياً بعدم حصرية الإعتماد على المورد الأميركي التي تبقى له حسابات خاصة في مجالات الأمن والتسليح وتوريد قطع الغيار وما شابه ذلك. إن تنويع مصادر السلاح قد يشكل خياراً استراتيجياً للسعودية في السنوات القادمة على ضوء توقيع هذه المعاهدة مع الباكستان.

لا بد من الإشارة في هذا السياق وعلى المستوى الإقليمي أن المملكة السعودية بالإضافة إلى حربها على اليمن فإنها كانت منغمسة بشكل وبآخر في نزاعات ومشاكل المنطقة فهي لم تكن غائبة عن العراق منذ عام 2004 وحتى بعد توغل داعش في العراق عام 2014؛ وكانت حاضرة بقوة في الصراع داخل

سوريا منذ بداياته وكان لها حضور في ليبيا وغير بعيد مدى أهمية دورها في لبنان وبالتعاون مع العديد من القوى السياسية الفاعلة على الساحة السياسية اللبنانية ولا ننسى خلافها مع قطر عام 2017، وأما علاقة محمد بن سلمان المتوترة مع محمد بن زايد والأثر السلبي لتلك العلاقة على نمو التقارب والتكامل في دول مجلس التعاون الخليجي.

كذلك على المستوى الإقليمي فإن علاقات السعودية بإيران تميزت بالتوتر منذ فترة طويلة وكذلك علاقاتها مع تركيا لم تكن جيدة. إن هذه التدخلات وسوء العلاقات مع بعض دول الجوار ودول الإقليم أثرت وتؤثر بشكل سلبي على استقرار المملكة على أكثر من صعيد وأدى ذلك إلى إضعاف بيئة المملكة من الناحية الإستثمارية، وأدّت التدخلات العديدة إلى إنفاق المليارات من الدولارات.

من هنا فإن من أهم النجاحات السياسية هي محاولة تصفير المشاكل مع دول الجوار لذلك كانت عملية تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع إيران برعاية صينية في مارس 2023 خطوة بغاية الأهمية لتخفيف التوترات الإقليمية بشكل سريع فكان وقف حرب اليمن كذلك رفع الحصار والعزلة عن قطر وإعادة تقييم عميق للعلاقات السعودية التركية التي تأثرت بشكل كبير بعد مقتل جمال خاشقجي في تركيا 2018. كذلك الأمر بالنسبة لسوريا خصوصاً بعد سقوط نظام الرئيس بشار الأسد في 8 ديسمبر 2024 كانت السعودية سباقة بتبني سياسة إيجابية بالتعاطي مع الإدارة الجديدة في دمشق وهكذا بنظرة واحدة نجد أن واقع العلاقات السياسية ضمن المتغيرات الإستراتيجية

لدول المنطقة والإقليم وضع المملكة حالياً بواقع أفضل بكثير مما كانت عليه قبل سنوات. إن كل ذلك لا يعني أن كل الأمور باتت إيجابية لأن وقف الحروب أمر وإرساء الاستقرار والثقة أمر مختلف المطلوب من محمد بن سلمان والسعودية إعادة الاستقرار وبث الرسائل التي توحي بالثقة خصوصاً في الملف اليمني الذي لا يزال ينتظر المزيد من الخطوات على طريق إعادة زرع الثقة المفقودة بين اليمن والسعودية. نعتقد أن تطوير العلاقات العربية العربية والعربية الإقليمية أكان مع إيران أو تركيا هي مفتاح النجاح للسعودية والتي بالتأكيد قد ينعكس على غالبية دول المنطقة والإقليم بشكل إيجابي.

ثالثاً: التحولات الاجتماعية

قبل سنوات لم يكن مسموحاً مجرد التفكير بما يحصل من تحولات اجتماعية بعيدة عن المجتمع السعودي وعن تقاليده. حتى كأن الذي يحصل هو مجرد خيال. نعم إنّ الإنفتاح الاجتماعي الكبير كما تم تسميته في المملكة السعودية خلال الأعوام القليلة المنصرمة لفت نظر كل من في الخارج والداخل على حد سواء. بالتأكيد هناك من يعارض ولا يقبل ولكن لا يجرؤ على الجهر بذلك داخل المملكة. حيث رأينا استبعاد للمؤسسة الدينية وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تحولت إلى وحدة الترفيه والسياحة وإلى رعاية حفلات راقصة داخل المدن السعودية والسماح بالإختلاط على شكل واسع ومن المستجدات الاجتماعية السماح للنساء بقيادة السيارة بعدما كانت حكراً على الرجال في المملكة.

حيث باتت المهرجانات التي تستقطب (فنانين وفنانات) من شتى أنحاء العالم إحدى أهم ركائز المهرجانات الترفيهية التي تقام في المملكة. وعلى رأس هذا المهرجانات موسم الرياض الترفيهي حيث تقام الحفلات الصاخبة وبأزياء غير محتشمة في تناقض واضح بين إفلات الحريات الاجتماعية في مكان وتقييد الحريات السياسية وقمعها في غالب الحالات على خلفية تعليق على وسائل التواصل الاجتماعي.

إن إطلاق الحريات لا يمكن أن يتم تجزئته فالحرية الاجتماعية مع التحفظ على الشكل التي وصلت إليه لا يمكن فصلها عن حرية الرأي والتعبير وحرية المعتقد وما إلى ذلك. خلاف ذلك فإن هذه الحريات الإنتقائية والتي تهدف إلى استرضاء فئة الشباب بشكل خاص قد تكون عبارة عن قنبلة موقوتة خلال السنوات القادمة لأن هذه الحريات ستفتح شهية هذا الجيل إلى طلب المزيد من الحريات في مجالات عديدة ومختلفة ومنها قد تكون السياسة وفي ظل حالة عدم قبول السلطة الإنتقادات على اختلافها يترتب على ذلك ربما العديد من العواقب السلبية على المجتمع السعودي. إن ديناميات التحرر هذه عبارة عن حلقات متعددة ولكنها متصلة ببعضها البعض ولا يمكن فصل حلقه من هذه الحلقات واعتبارها انجازاً في حد ذاته. لذلك من الطبيعي أن تتحرك ديناميكية هذه الحلقات بهدف إشباع أكبر قدر ممكن من الحرية التي يتعطش إليها الإنسان في هذا البلد.

نعتقد أن الإنفتاح الاجتماعي هو عامل إيجابي من حيث المبدأ لكن ضمن ضوابط وحدود المحافظة على هوية وتقاليد المجتمع وأن تشكل هذه الظاهرة

الإنفتاحية بداية لانفتاح أوسع على الحريات العامة ضمن ضوابط ومحددات لا تجافي معتقدات وتقاليد وأعراف المجتمع...

إننا نعتقد أن هذه الحريات الاجتماعية مع تواصل عمليات القمع والحد من الحريات العامة على مستوى الرأي والتعبير وغيره يحمل تناقضات كبيرة جداً وتشوه معنى الإنفتاح وتضعه في دائرة الشبهة وما هو الغرض الحقيقي منه.

إن استخدام قوانين مكافحة الإرهاب لمحاكمة أصحاب الرأي وممارسة الإعدامات على نطاق واسع في ظل محاكمات انتقدتها العديد من المؤسسات الدولية المعنية بالعدالة وحقوق الإنسان وهذا ما يتناقض بشكل صارخ مع إطلاق الحريات الاجتماعية بلا حدود وبلا أفق وبلا ضوابط في بعض الأحيان.

إن الحرية الاجتماعية هي جزء من الحريات العامة والتي يقوم عليها مبدأ الحرية. كذلك فإن المحاكمات العادلة هي جزء من هذه الحرية ومن حق أي مواطن أن يحظى بمحاكمة عادلة عند محاكمته.

إن اختصار الحريات بالحريات الإجتماعية فقط هو إساءة لمفهوم الحرية ويضع هذه الحرية المستحدثة في بلاد الحرمين موضع استفهام!

رابعًا: التحولات الاقتصادية والمالية

قبل تعيين محمد بن سلمان ولياً للعهد عام 2017، وسيطرته على معظم مراكز القرار على المستوى السياسي والحكومي والأمني داخل المملكة، كان قد أحكم سيطرته على مراكز القرار المرتبطة بالأمور الاقتصادية والمالية.

في 29 كانون الثاني/يناير عام 2015 تم إصدار أمر ملكي رقم أ/ 70 بإنشاء مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية وتعيين محمد بن سلمان رئيساً له. وهذا المجلس يُعنى بإدارة كافة الأنشطة المرتبطة بتطوير الاقتصاد والتنمية وتنويع مصادر الدخل في المملكة. وفي 23 آذار/مارس عام 2015 تم تعيينه رئيساً لصندوق الإستثمارات السعودي العام.

وهكذا بعد السيطرة الساسية والأمنية من قبل محمد بن سلمان بات يهيمن كذلك على مراكز القرار على المستوى الاقتصادي والمالي. وبات الرجل الأول في المملكة ومن دون منازع مع صلاحيات مطلقة له من قبل والده الملك سلمان.

بعد إحكام سيطرته على القرار الاقتصادي والمالي من خلال مجلس الشؤون الاقتصادية وصندوق الإستثمارات سارع محمد بن سلمان إلى إطلاق رؤيته الاقتصادية لتطوير الاقتصاد السعودي وتنويع مصادر الدخل وذلك من خلال ما سمي يومذاك خطة محمد بن سلمان الاقتصادية كجزء من مشروع إصلاح اقتصادي شامل وعرفت برؤية 2030 وذلك في عام 2016 رغم العمليات العسكرية التي كانت تدور بين السعودية والإمارات واليمن تحت شعار عاصفة الحزم التي أطلقتها السعودية ضد اليمن في 26 آذار عام 2015..

وهذا ما يثير الكثير من علامات الإستفهام بداية، حيث أن الخطط الاقتصادية التنموية بحاجة إلى استقرار سياسي واستقرار أمني واستقرار مالي كبير وهذا ما لم يكن متوفراً في هذه اللحظة التاريخية.

مشروع رؤية 2030 يتضمن المشاريع الكبيرة والتي تتطلب رساميل ضخمة جداً والهدف المعلن بهذه الرؤية هو تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد السعودي والتخلص من التبعية للنفط كمصدر أساسي ورئيسي في كافة الأنشطة الاقتصادية سواء كان في القطاع العام أو حتى في القطاع الخاص من خلال دينامية القطاع العام نفسه المرتكز على النفط بالدرجة الأولى وبالتالي التخلص من الاقتصاد الريعي.

ما يمكن قوله أن هذه الخطة فيها طموح مبالغ فيه إلى حد كبير إن لم نقل أنها غير واقعية، ولكن نجاح هذه الخطة لا شك أنه سيؤدي إلى تحولات جذرية وكبيرة على مستوى الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل وبالتأكيد الحكم النهائي سيكون في أوقات الإستحقاق لكل مرحلة.

وفيما يلي أهم مشاريع هذه الرؤية وأين وصلت تبعاً لشهادات عديدة من قبل أصحاب القرار داخل المملكة نفسها أو من بعض الصحافة الأجنبية أو العاملين في هذه المشاريع..

1 . مشروع نيوم Neom

يعد مشروع نيوم الركيزة الأساسية لخطة ولي العهد السعودي في رؤيته الاقتصادية لتنويع مصادر الدخل وتطوير الاقتصاد السعودي. ويعتبر هذا المشروع الأكبر من حيث ضخامة الرساميل المطلوبة ومدة التنفيذ والآفاق التي يتطلع إليها.

يمكن إيجاز مشروع نيوم الى شقين:

الشق الأول يتمثل بمدينة ذا لاين The Line وهي عبارة عن مدينة ذكية تحاكي المستقبل والإبتكار والتكنولوجيا. هذه المدينة تهدف إلى استقطاب السياح من كافة أنحان العالم.

وقد صممت المدينة على شكل خط بطول 170 كلم وارتفاع 500 متر وعرض 200 متر، لا يوجد فيها طرقات ولا سيارات. قسم تنفيذ المشروع إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى 2020 – 2025

المرحلة الثانية 2025 – 2030

بحيث تصبح جاهزة للسكن لحوالي مليون ونصف مليون نسمة بحلول عام 2030 و9 ملايين بحلول العام 2045 وتكون مدينة خالية من الإنبعاثات الكربونية تعتمد على الطاقة النظيفة المتجددة.

الشق الثاني من المشروع يتمثل في الأوكساجون وهو عبارة عن مدينة صناعية متطورة.

وقد حددت كلفة مشروع نيوم الأولية بـ 500 مليار دولار. ويعد صندوق الإستثمارات العامة في السعودية هو الممول الأساسي للمشروع. نشير إلى أن مشروع نيوم يقوم على مساحة 26500 كلم2 شمال غرب المملكة مثل عام 2020 بداية المرحلة الأولى من تنفيذ المشروع عاماً غير عادياً مع انتشار جائحة كورونا والإغلاق الكبير الذي شهده العالم وأدى إلى تراجع النشاط الاقتصادي وتراجع أسعار النفط بشكل كبير وكانت الإنطلاقة متعثرة.

في العام 2021 جرى تقييم جديد لكلفة المشروع حيث بلغ التقدير الجديد 693 مليار دولار. وفي ربيع العام 2022 جرت إعادة تقييم جديدة حيث قدرت تكاليف المشروع ما بين 1500 إلى 1600 مليار دولار.

وهناك بعض المعلومات الحديثة عن تقديرات وتوقعات داخلية في المشروع إلى أن التكلفة النهائية للمشروع والأكثر واقعية قد تصل إلى 8800 مليار دولار، وأن إنجاز المشروع كاملاً يتطلب حوالي 55 عاماً. وبالتأكيد فإن هذه الأرقام هي خيالية بامتياز ولا يمكن للسعودية تأمين هذه المبالغ في ظل عجز متواصل في موازنة السعودية منذ العام 2015. من هنا يدور الحديث من داخل المشروع ومن قبل العديد من المتابعين وأهمها وكالة بلومبيرغ وصحيفة بليك (Blick) السويسرية وصحيفة الفانينشال تايمز البريطانية وغيرها على إعادة تقييم كبير للمشروع والعمل على حصر طول المدينة من 170 كلم إلى 2.4 كلم وتوقع السكان بـ300000 نسمة عام 2030 بدل 1.5 مليون نسمة.

وهناك أراء أخرى لمهندسين داخل المشروع تفيد أن تصاميم المباني تواجه تحديات عديدة مما يجعل تنفيذ بعضها غير ممكن وأن صدقت هذه المعلومات فهذا يعني توقف المشروع وليس تعديل مساره وهذا ما تذهب إليه تقارير عديدة تشير إلى نقل ملكية مشاريع نيوم إلى مؤسسات أخرى (فانيشال تايمز البريطانية) والتي عنونت مقالها بـ نهاية مشروع ذا لاين.

أما صحيفة بليك Blick السويسرية بقلم رالف ليغلر فقد ذكر أنه يتم نقل ملكية جزيرة سنداله إلى شركة البحر الأحمر العالمية ونقل ملكية مدينة

أوكساجون الصناعية واللوجستية إلى أرامكو وأنه تم نقل 1000 موظف في نيوم إلى الرياض ويتم تسريح مئات العالمين والموظفين. أما وكالة بلومبيرغ فقد أشارت إلى "أن مشروع نيوم الطموح في السعودية يخضع لعملية إعادة تقييم كبيرة".

2 . مشروع البحر الأحمر ويضم إقامة منطقة سياحية فاخرة وتتضمن عشرات الجزر والشعاب المرجانية بطول يصل إلى حوالي 200 كلم على ساحل البحر الأحمر وبمساحة إجمالية تصل إلى 28000 كلم2. وتبلغ تكاليف المرحلة الأولى حوالي 110 مليار ريال (27 – 28 مليار دولار).

ويُتوقع أن تصل التكلفة الإجمالية لتطوير مشروع البحر الأحمر إلى 200 مليار ريال أي حوالي 55 مليار دولار. ويتضمن المشروع فنادق وعقارات فاخرة وغيرها من الخدمات البحرية المرتبطة بالسياحة البحرية.

وفقاً للرئيس التنفيذي لمشروع البحر الأحمر فقد تمّ إنفاق حوالي 27 مليار دولار لإتمام ثلث مشروع البحر الأحمر وبالتالي يمكن أن تصل كلفة المشروع النهائية ضمن معدلات الزيادة الحالية إلى حوالي 100 ملياردولار. وهذا الأمر قد يصعّب الأمور أكثر لإنجاز المشروع وبقية المشاريع لما يشكل من ضغط وعبء مالي كبير على تكاليف مشروع البحر الأحمر وغيره من بقية المشاريع في ظل تباطؤ واضح في نمو الطلب على النفط العالمي وبقاء أسعار النفط عند حدود 60 دولارًا للبرميل الواحد.

. صندوق الإستثمارات العامة: بالرغم من أن إنشاء هذا الصندوق يعود لبداية سبعينيات القرن الماضي إلا أن رؤية 2030 وضعته في الواجهة ورأت أنه

سيكون من أكبر الصناديق الإستثمارية في العالم والخطة تتوقع أن يصل حجم هذا الصندوق عام 2030 إلى حوالي 10000 مليار ريال حوالي 2700 مليارردولار. تبلغ موجودات الصندوق اليوم حوالي 925 مليار دولار مع الإشارة إلى أنه يستحوذ على حوالي 16% من اسهم شركة أرامكو العملاقة للنفط. ورغم هذه الموجودات الكبيرة إلّا أن الصندوق عانى ويعاني من نقص في السيولة لذلك لجأ العام الحالي كما العام السابق إلى الإقتراض من الأسواق المالية لتأمين احتياجاته من السيولة وهذا ما يؤدي إلى الحد من قدرات صندوق الإستثمارات على ضخ السيولة اللازمة التي تتطلبها المشاريع الكبرى الموضوعة قيد التنفيذ في ظل غياب شبه كامل للإستثمارات الأجنبية في هذه القطاعات والتي كان أصحاب القرار في المملكة يعوّلون عليها كثيراً للمساهمة في إنجاز هذه المشاريع.

. مشروع حديقة الملك سلمان في شمال وسط الرياض موقع مطار الرياض القديم وتبلغ مساحتها حوالي 16 كلم2 وتبلغ كلفتها الإجمالية حوالي 86 مليار ريال (23.2 مليار دولارًا).

. بوابة الدرعية: وهو عبارة عن مشروع سياحي ثقافي في قرية الدرعية وتضم من حيث المبدأ فنادق ومطاعم وحدائق ومتاحف ومواسم ترفيهية. وتصل كلفة المشروع الإجمالية إلى حوالي 236 مليار ريال (63.2 مليار دولارًا).

. خصخصة قطاعات حكومية لتعزيز مشاركة القطاع الخاص وتفاعله في الأنشطة الاقتصادية للتطوير والإعتماد على الذات عوض أن يبقى القطاع الخاص معتمداً على القطاع العام لتحسين كفاءاته وأداءه. علماً أن الشرط

الأساسي لنجاح عملية الخصخصة هي الشفافية الكاملة وهذا من المشكوك به داخل المملكة.

. موسم الرياض: عبارة عن فعاليات ترفيهية لتعزيز السياحة واستقطاب الزائرين من أنحاء العالم..

نشير في سياق المشاريع الأخرى غير نيوم أن الطابع العام لمعظم هذه المشاريع هو إعادة الجدولة لبعضها أو تأخير مواعيد التنفيذ للبعض الآخر وارتفاع حاد في تكاليف إنجاز بعض المشاريع حيث تخطت ضعف وأضعاف ما كان مقدراً وهذا ما يطرح العديد من التساؤلات حول واقعية هذه المشاريع وإمكانية تنفيذها خصوصاً مع الأوضاع المالية التي بدأت تعاني من مشاكل وقد تتحول إلى أزمة بنيوية في طبيعة النظام المالي السعودي.

ومن الأمثلة على التأخر في مواعيد التسليم والإلتزام بالكلفة التقديرية تم إنجاز مشروع جزيرة سندالة وهو عبارة عن منتجع بحري مع ملعب مؤلف بمواصفات عالمية ومرسى بحري ولكن تأخر إنجازه 3 سنوات وارتفعت تكلفته من 1.3 مليار دولارًا إلى 3.9 مليار دولارًا وقد تم تسليمه في العام 2024 ولكن لم يتم فتحه أمام العموم وهو ما يطرح العديد من التساؤلات.

إن الخطط التنموية التي توضع يجب أن تأخذ بعين الإعتبار الإمكانات المالية والبشرية للبلد المعني، لأن واقعية الخطط ضمن معيار الإمكان المالي والبشري هي التي تعطي أعلى نسبة من النجاح للوصول إلى تحقيق الأهداف المنشودة. في حالة رؤية 2030 من الواضح أنها لم تأخذ بعين الإعتبار العوامل المالية مع التأكيد على قدرات المملكة العالية من الناحية المادية لكن المبالغة في الإنفاق مع تراجع أسعار النفط يضع العديد من الحواجز أمام تنفيذ رؤية أقرب إلى الخيال العلمي منها إلى الواقع الاقتصادي.. وما يؤكد هذا التحليل هو التجاوزات الكبيرة في التقديرات المالية لا لكل المشاريع ابتداء وخلال الفترات اللاحقة وقد يعود جزء من ذلك إلى عامل التضخم المستجد ولكن ليس بهذه الوتيرة. وكذلك تجاوزات الجداول الزمنية بشكل كبير حتى في المشاريع الصغيرة كل ذلك ينفي صفة الواقعية عن معظم رؤية 2030.

إن التقلبات التي حصلت في أسعار النفط منذ عام 2020 وحتى قبلها خصوصاً التراجع الكبير جداً ما بين 2014 ونهاية عام 2015 في أسعار النفط العالمية أثرت بشكل كبير على قدرات السعودية المالية وأدخلها في عجز موازنة عام 2015 وحتى اليوم باستثناء العام 2022 وكان لذلك تداعيات مالية كبيرة والتي أخذت تلجأ إلى أسواق المال الداخلية والخارجية لتأمين احتياجاتها وسد الفجوة المالية السنوية سنة بعد سنة منذ ذلك التاريخ.

الموازنات السعودية (مليار ريال) 2015 – 2026

السنة	إيرادات	نفقات	الفائض أو العجز
2015	608	975	−367
2016	514	840	−326
2017	691.5	930	− 238.5
2018	783	978	−195
2019	927	1059	−132
2020	782	1076	−294

مليارات ريال	إيرادات	نفقات	الفائض أو العجز
2021	965	1039	75−
2022	1268	1164	+104
2023	1212	1293	81−
2024	1230	1345	115−
2025	1091	1336	245−
2026	1147	1313	166−

المصدر: تقارير أداء الميزانية الفعلي نهاية العام 2015 – 2025

تقارير وزارة المالية السعودية

الموازنة التقديرية للعام 2026

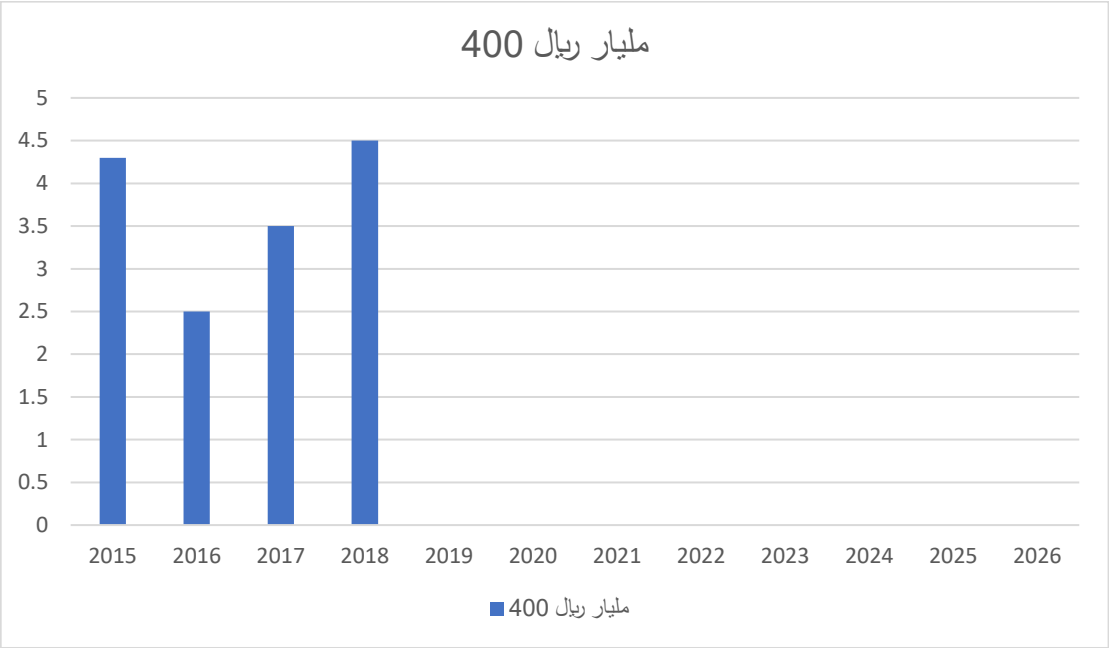

العجز المحقق خلال الفترة السابقة 2015 – 2026

وقد أتى ارتفاع هذا العجز إلى مستويات قياسية بالرغم من ارتفاع حصيلة الضرائب بشكل كبير خلال هذه المرحلة من أقل من 100 مليار ريال إلى أكثر من 350 مليار ريال ويعكس هذا الأمر حدة ارتفاع النفقات خلال هذه المرحلة وعدم قدرتها على التأقلم مع انخفاض الإيرادات النفطية الملحوظ منذ عام 2014.

وعلى الرغم من بلوغ حجم الإيرادات عام 2025 حوالي 1100 مليار ريال إلا أن العجز بلغ 245 مليار ريال (حوالي 75 مليار دولار). وهذا العجز يشكل أكثر من 6% من الناتج المحلي الإجمالي للسعودية.

وعلى ضوء الأداء الضعيف للمالية العامة السعودية ولسد الفجوة المالية السنوية منذ عام 2015 اتجهت السعودية إلى الأسواق المحلية والعالمية لتأمين احتياجاتها المالية وسد الفجوة التي تعاني منها. وقد نتج عن ذلك تفاقم

أزمة المديونية العامة السعودية إلى أرقام كبيرة قد تشكل عائقاً جديداً أمام تحديات الاقتصاد السعودي وتنفيذ بعض المشاريع التي تتطلب رساميل كبيرة في ظل أوضاع الأسواق النفطية التي لا توحي بالتعافي على المدى القصير.

وقد تفاقمت أزمة المديونية في السنوات الأخيرة بحيث قاربت 1500 مليار ريال عام 2025 (أكثر من 400 مليار دولار). موزعة بين 60% منها دين داخلي و40% دين خارجي. وناهزت مجموعها ما نسبته 32% من الناتج المحلي الإجمالي.

إن نسبة الدين هذه إلى الناتج المحلي الإجمالي هي حتى الآن بحدود السيطرة ولا تشكل خطراً حقيقياً على المالية العامة لكن مع آفاق جمود أسعار النفط أو تراجعها وعدم زيادة الطلب وبقاء العجز في الموازنة العامة فإن ذلك يحمل في طياته الكثير من المخاطر حول استدامة الوضع تحت السيطرة يضاف إلى ذلك بروز محدودية رأس المال المتوفر للإستثمارات وتمويل المشاريع التنموية على اختلافها.

إن الوضع الذي يمكن أن يستجد إذا تفاقم وضع المالية العامة وارتفعت المديونية يُهدد تنفيذ كل المشاريع المستقبلية في ظل غياب الإستثمار الأجنبي بالشكل المطلوب.

تطور الناتج المحلي الإجمالي

والدين العام في السعودية (مليار ريال)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الدين العام	% الدين العام /PIB
2015	2600	142.2	5.5
2016	2585	316.6	12.2
2017	2780	443.3	15.9
2018	3325	560	16.8
2019	3333	677.9	20.3
2020	2880	853.5	29.6

	الناتج المحلي	الدين العام	الناتج المحلي/ الدين العام
2021	3278	938	25.5
2022	4157	990.1	21.3
2023	4003	1050.3	23.0
2024	4031	1215.9	26.2
2025	4352	1466.7	31.9

المصدر: تقارير المركز الوطني السعودي لإدارة الدين .

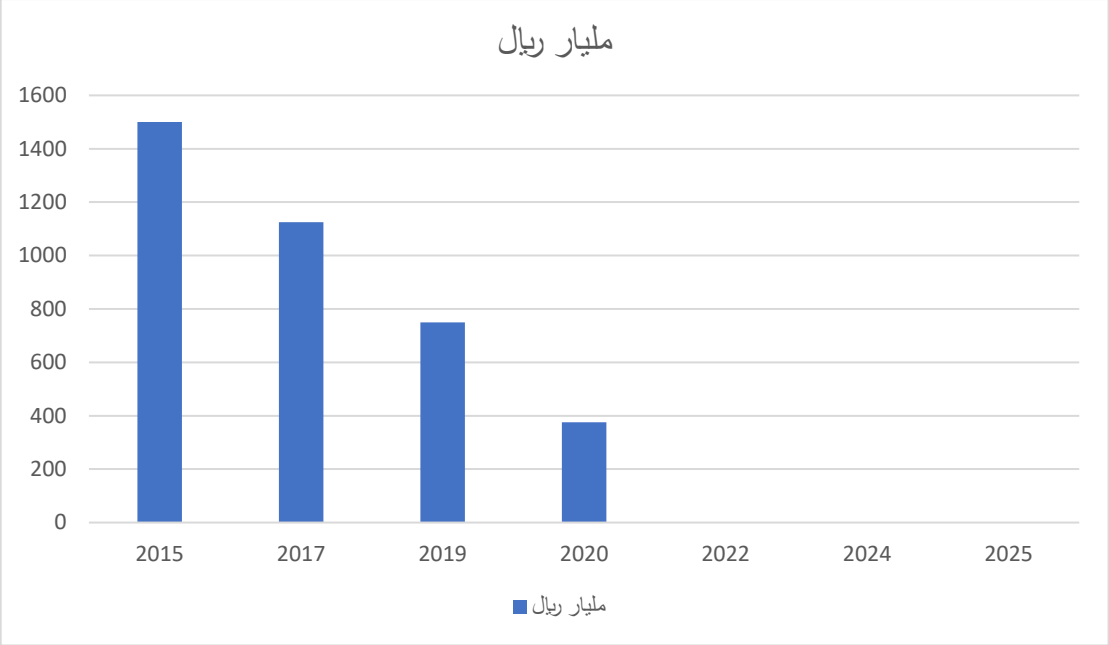

بالرغم من أن نسب الدين العام لا تزال مقبولة أمام الناتج المحلي الإجمالي، خصوصاً إذا أخذنا فقط الدين العام الخارجي الذي يشكل حوالي 40% من إجمالي الدين العام ولكن هذا الصعود المتنامي لكتلة الدين العام تنذر بمشاكل كبيرة على مستوى المالية العامة وعلى مستوى القدرة على تمويل التنمية لذلك لا بد من إيجاد طريقة لإعادة التوازن إلى موازنة الدولة.

وما يؤكد التخوف حالياً هو أن صندوق الإستثمارات العامة السعودية الممول الرئيسي لمشاريع رؤية 2030 بات يفتقد إلى السيولة وقد قام بتلبية احتياجاته من السيولة عبر الإقتراض وبالتالي بات من يجب أن يقرض مقترضاً.

أما شركة أرامكو والتي تعتبر من أكبر شركات النفط في العالم فقد تراجعت قيمتها السوقية إلى حدود 1600 مليار دولارًا عام 2025 وتراوح سعر اسهم الشركة بين 23 ريال بداية العام و26 ريال حالياً. علماً أن قيمة هذا السهم كانت قد تخطت 46 ريال بعد أسبوعين من بدء الحرب الروسية الأوكرانية ليستقر عند عتبة الـ40 ريال بعد أشهر من بدء الحرب.

وأدى ذلك إلى رفع قيمة شركة أرامكو إلى أكثر من 2400 مليار دولار حينها علماً أن سعر السهم عند الإطلاق في كانون الأول 2019 كان 32 ريال وأدنى مستوى وصل إليه هو 22.3 ريال في آذار 2020 متأثراً بجائحة كورونا.

خاتمة

الحاجة إلى النفط بهدف الإستغناء عن النفط! نعم هذه المعادلة أكثر من ضرورية للسعودية، حيث أن تنويع مصادر الدخل والخروج من عباءة الإعتماد على النفط وتطوير الاقتصاد الريعي يحتاج إلى الإيرادات النفطية الضرورية للإستثمار في كافة المجالات والأنشطة للوصول إلى الهدف المنشود. لكن نستطيع القول أن العصر الذهبي للنفط قد انتهى، ذلك نتيجة التحول إلى الغاز كمصدر أساسي وللطاقة المتجددة والنظيفة وتطوير السيارات التي تسير على الكهرباء بدل النفط (البنزين) كل ذلك يشير على بداية أفول نجم النفط في العالم مع استمراريته كمصدر رئيسي للطاقة. والسعودية بحاجة إلى أسعار مرتفعة لتحقيق التوازن في موازناتها السنوية وهذا بعيد المنال. إن أي ارتفاعات في أسعار النفط نتيجة حدث ما ستكون مؤقتة. وبالتالي فإن التعويل على أسعار مرتفعة للنفط في المستقبل القريب بات مقامرة لا يمكن الركون إليها.

إن السعودية تعيش مرحلة شديدة الحساسية حيث في الداخل تعيش بيئة سياسية بمنتهى المركزية تتركز معظم السلطات والصلاحيات بيد محمد بن سلمان وفي إقليم حيث يسود التوتر ولا يتمتع بالإستقرار، إلى مشاريع اقتصادية ضخمة قائمة على المديونية وانفتاح اجتماعي غير مسبوق..

إن تضخم الأرقام بالنسبة لمعظم المشاريع وخصوصاً نيوم يشكل تحديًا كبيرًا لجدوى هذا المشروع الذي هو أقرب إلى الخيال العلمي منه إلى طموحات

اقتصادية وأقرب إلى الأحلام منه إلى الواقعية التي يجب أن تسود أي تخطيط اقتصادي مهما كان حجمه.

إن التركيز على المشاريع السياحية الكبرى والتي تتطلب رساميل كبيرة قد يؤدي إلى فقدان السيطرة على المالية العامة وعلى المديونية العامة على حد سواء. هذا بدوره قد يؤدي إلى تفاقم أزمات المملكة المالية والإقتصادية، وتلفت معظم المؤشرات والمعلومات إلى وصول مشروع نيوم إلى طريق مسدود.

شكّل تمويل التنمية عبر الإستدانة أكبر العوامل السلبية في العديد من الدول الكبيرة والصغيرة في فشل عملية التنمية وبلوغ الحلم المنشود في هذه الدول وهو الخروج من حالة التخلف والتبعية وتحقيق الرخاء الاقتصادي. من هذه الدول البرازيل، الأرجنتين، المكسيك، الجزائر وغيرها من الدول.

إن الإستراتيجية المالية للسعودية القائمة على الإستدانة والإقتراض في كل مرة لسد الفجوة المالية هي استراتيجية عالية المخاطر وقد يترتب عليها تبعات خطيرة جداً على الاقتصاد السعودي خلال السنوات القادمة..

إن آفاق العقد القادم عند السعودية تتمحور حول تحديات أساسية:

. تحديات مرتبطة بالإنفتاح الاجتماعي قد يتحول إلى مطالبات بمزيد من الحريات على مستوى الرأي والتعبير وهذا ما لا ينسجم مع واقع السعودية.

. تحديات اقتصادية كبيرة تتمثل بعدم نجاح أو فشل رؤية 2030 وما يترتب على ذلك من تداعيات على المستوى الاقتصادي وحتى السياسي (خصوصاً مشروع نيوم الذي بات بحكم الماضي).

. تحديات مالية كبيرة تتمثل بارتفاع حجم المديونية إلى أرقام كبيرة وقطعًا تتفاقم هذه الأزمة المرتبطة بالمديونية خصوصًا مع اعتماد سياسة تمويل التنمية عبر الدين. وهنا نؤكد على أن الدين العام أشبه ما يكون بكرة الثلج التي يمكن أن تتعاضد بشكل كبير جداً في السنوات القادمة. وذلك لا يهدد المشاريع المعتمدة فقط وإنما يمكن أن يكون له آثار كارثية على الاقتصاد السعودي في المستقبل القريب.

أخيراً أن شرعية النظام السياسية باتت لزامًا أن تنبثق من النجاح في المشروع الاقتصادي وتحقيق الرفاه الاجتماعي والإقتصادي وتوفير فرص العمل لجيل الشباب الصاعد والذي يعاني من نسبة بطالة مرتفعة.. علماً أن الوقائع والأرقام تشير إلى فشل رؤية 2030 وهذا ما سينعكس حتى الواقع السياسي في المملكة.

توصية:

إن نجاح مشاريع التنمية الاقتصادية والإجتماعية مرتبط بعدة شروط أهمها: الاستقرار السياسي الداخلي، الاستقرار الأمني، الاستقرار المالي والنقدي إلى جانب المقدرة على التمويل وتوفير أو العمل على توفير الموارد البشرية المتخصصة والكفوءة.

من هنا نعتقد أن نجاح السعودية في مشاريع التنويع الاقتصادي يجب أن يبدأ:

. أولاً: من الداخل بتأمين الاستقرار السياسي وتصفير المشاكل مع كافة دول الجوار والعمل على أفضل العلاقات مع الدول المجاورة.

ثانيًا: محاولة حلّ أزمات الدول المجاورة والمحيطة والقريبة من السعودية مثل النزاعات الداخلية في السودان، اليمن والعراق وغيرها.

ثالثاً: مزيد من الإستثمار والتعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي وزيادة المبادلات التجارية والإقتصادية وتسهيل الإنتقال للسلع والأشخاص وللرساميل فيما بين هذه الدول.

رابعًا: التركيز على الصناعات الغذائية والدوائية التي من شأنها تأمين الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية للدول على ضوء حالة عدم اليقين على مستوى العالم واستخدام الغذاء كسلاح في العديد من النزاعات والحروب. وقد تشكل دول الجوار خصوصاً السودان واليمن في حالة استقرار هما الرافد الأساسي للسلع الزراعية التي تحتاجها الصناعات الغذائية.

خامسًا: التركيز على الصناعات التي تخلق فرص عمل لطبقة الشباب والخريجين الجدد دون أن تكون بحاجة إلى رساميل ضخمة. عدم إهمال الإستثمارات في قطاعات التكنولوجيا الحديثة.

إن الإنفتاح الاجتماعي لا يعني بالضرورة التخلي عن عادات وتقاليد وموروثات اجتماعية وغير ذلك ولا يتنافى مبدأ الإنفتاح مع المحافظة على كل ما ذكرنا؛ لأن الإنفتاح الاجتماعي الذي يتعارض مع الثقافة المحلية والموروثات الاجتماعية قد يؤدي إلى خلق مشكلات جديدة وتناقضات مجتمعية معقدة.

إن الاهتمام بالسياحة الدينية من حج وعمرة وزيارة الأماكن المقدسة وخلافها قد يشكل عاملاً أساسياً في جذب الملايين سنوياً ومنها الإنفتاح على السياحة

الدينية والزيارات لمقامات وغير ذلك لجميع الطوائف الإسلامية دون تمييز لتنشيط حركة السياحة على مدار السنة.

التركيز على السياحات الصحراوية مثل التزلج على الرمال أو الرحلات إلى الصحراء والإقامة فيها لليلة أو أكثر وغيرها من الأنشطة الصحراوية المميزة.

وطبعاً المناطق الساحلية الجميلة على البحر الأحمر من خلال تنشيط حركة السياحة إليها دون تحدٍ للأعراف والتقاليد المحلية.

تنشيط مراكز الإصطياف في غرب الجزيرة العربية (منطقة الحجاز) خصوصاً أنها تضم سلاسل جبلية عالية ويمكن أن تؤمن إقامة صيفية للعديد من المصطافين أو السواح عرباً وأجانب.

التركيز على الإستثمار في الموارد البشرية بشكل أساسي لأن المورد الأهم في التنمية الاقتصادية والإجتماعية هو المورد البشري الكفوء، المتطور، الخلاق والمبدع.

خلاف ذلك نعتقد أن المملكة تعيش حالة من الوهم على مشاريع عملاقة قد تستنزف ثروات الأمة دون أن تحقق لها أي منافع اقتصادية تنموية حقيقية.

إن الأزمة الاقتصادية المتمثلة بفشل مشروع Neom ورؤية 2030 يمكن أن يتسبب بالعديد من الأزمات في المرحلة القادمة وعندها يمكن القول أنها أزمة سياسة وليست أزمة رؤية فقط...

المصادر والمراجع

- تقارير أداء الميزانية الفعلي نهاية العام وزارة المالية السعودية 2015 – 2026.
- بيانات الميزانية العامة للدولة – وزارة المالية السعودية.
- تقارير المركز الوطنية لإدارة الدين.

Reference:

- Fitch warns that Saudi Arabia faces increasing fiscal risks due to rising spending and a drop in oil prices. - Energy News, accessed November 17, 2025, https://energynews.oedigital.com/oil-gas/2025/10/03/fitch-warns-that-saudi-arabia-faces-increasing-fiscal-risks-due-to-rising-spending-and-a-drop-in-oil-prices
- Saudi Arabia: The high cost of diversification, accessed November 17, 2025, https://economic-research.bnpparibas.com/html/en-US/Saudi-Arabia-high-cost-diversification-2/11/2025,51319
- What Future Exists for the Arab Youth of Today?, accessed November 17, 2025, https://arabcenterdc.org/resource/what-future-exists-for-the-arab-youth-of-today/
- Political Dissent In Saudi Arabia: The Cost Of Criticizing The Government - ECDHR, accessed November 17, 2025, https://www.ecdhr.org/political-

dissent-in-saudi-arabia-the-cost-of-criticizing-the-government/
- The walled city in Saudi Arabia is becoming a financial disaster — construction will take 55 years and cost $8.8 trillion - ITC, accessed November 17, 2025, https://itc.ua/en/news/the-walled-city-in-saudi-arabia-is-becoming-a-financial-disaster-construction-will-take-55-years-and-cost-8-8-trillion/
- Changes to ROI for NEOM project? - Foreign Affairs Forum, accessed November 17, 2025, https://www.faf.ae/home/2024/11/15/changes-to-roi-for-neom-project
- The Israeli strike on Doha and its strategic implications for the Gulf | Clingendael, accessed November 17, 2025, https://www.clingendael.org/publication/israeli-strike-doha-and-its-strategic-implications-gulf

- Israeli attack on Doha - Wikipedia, accessed November 17, 2025, https://en.wikipedia.org/wiki/Israeli_attack_on_Doha
- Strategic Mutual Defence Agreement - Wikipedia, accessed November 17, 2025, https://en.wikipedia.org/wiki/Strategic_Mutual_Defence_Agreement
- How China will emerge as beneficiary of new Pakistani-Saudi defense pact, accessed November 17, 2025, https://amwaj.media/article/how-china-will-emerge-as-beneficiary-of-new-pakistani-saudi-defense-pact
- 'Riyadhology' and Muhammad bin Salman's Telltale Succession | Lawfare, accessed November 17, 2025, https://www.lawfaremedia.org/article/riyadhology-and-muhammad-bin-salmans-telltale-succession
- Domestic Troubles for the Saudi Arabian Leadership - Arab Center Washington DC, accessed November 17, 2025,

https://arabcenterdc.org/resource/domestic-troubles-for-the-saudi-arabian-leadership/
- Understanding Saudi Stability and Instability: A Very Different Nation - CSIS, accessed November 17, 2025, https://www.csis.org/analysis/understanding-saudi-stability-and-instability-very-different-nation
- How Stable Is Saudi Arabia? | Council on Foreign Relations, accessed November 17, 2025, https://www.cfr.org/expert-brief/how-stable-saudi-arabia
- Youth Empowerment and National Development in Saudi Arabia - Vision of Humanity, accessed November 17, 2025, https://www.visionofhumanity.org/relationship-saudi-youth-empowerment-national-development/
- Saudi Arabia: Alarming crackdown on online expression - Amnesty International, accessed November 17, 2025, https://www.amnesty.org/en/latest/news/2023/02/sau

di-arabia-alarming-crackdown-on-online-expression/
- 2024 Country Reports on Human Rights Practices: Saudi Arabia - U.S. Department of State, accessed November 17, 2025, https://www.state.gov/reports/2024-country-reports-on-human-rights-practices/saudi-arabia
- 2023 Country Reports on Human Rights Practices: Saudi Arabia - U.S. Department of State, accessed November 17, 2025, https://www.state.gov/reports/2023-country-reports-on-human-rights-practices/saudi-arabia/
- Saudi Arabia and GCC nations work to meet the needs of the region's growing youth population - Oxford Business Group, accessed November 17, 2025, https://oxfordbusinessgroup.com/reports/saudi-arabia/-report/economy/a-dividend-or-a-liability-meeting-the-needs-of-the-regions-growing-youth-population-4

- Youth employment in the Middle East and North Africa: Revisiting and reframing the challenge - Brookings Institution, accessed November 17, 2025, https://www.brookings.edu/articles/youth-employment-in-the-middle-east-and-north-africa-revisiting-and-reframing-the-challenge/
- Turning Water Scarcity into Global Leadership: Saudi Arabia's Journey Toward SDG6 with UNDP, accessed November 17, 2025, https://www.undp.org/saudi-arabia/press-releases/turning-water-scarcity-global-leadership-saudi-arabias-journey-toward-sdg6-undp
- $170000 a minute: why Saudi Arabia is the biggest blocker of climate action - The Guardian, accessed November 17, 2025, https://www.theguardian.com/world/2025/nov/15/170000-a-minute-why-saudi-arabia-is-the-biggest-blocker-of-climate-action
- Saudi Arabia: Economy to rebound but concerns on long-term sustainability remain, accessed November

17, 2025, https://www.allianz-trade.com/en_global/economic-research/country-reports/Saudi-Arabia.html
- From Oil To Opportunity: How Saudi Arabia Is Redefining Its Economy - S&P Global, accessed November 17, 2025, https://www.spglobal.com/ratings/en/regulatory/article/from-oil-to-opportunity-how-saudi-arabia-is-redefining-its-economy-s101638185
- Trade Tensions, Oil Sanctions, and the Future of Middle East Oil, accessed November 17, 2025, https://gjia.georgetown.edu/2025/05/13/trade-tensions-oil-sanctions-and-the-future-of-middle-east-oil/
- Saudi Arabia Country Risk Analysis 2025, accessed November 17, 2025, https://www.ekn.se/globalassets/dokument/landriskanalyser/2025/en/saudiarabia-country-risk-analysis-2025-web.pdf

- Experts React: Energy Implications of Escalating Middle East Conflict - CSIS, accessed November 17, 2025, https://www.csis.org/analysis/experts-react-energy-implications-escalating-middle-east-conflict
- The Impact of Energy Security on Inter-Relations between the Gulf Cooperation Council Countries - The Rest: Journal of Politics and Development, accessed November 17, 2025, https://therestjournal.com/2025/01/30/the-impact-of-energy-security-on-inter-relations-between-the-gulf-cooperation-council-countries/
- Public Investment Fund Program, accessed November 17, 2025, https://www.vision2030.gov.sa/en/explore/programs/public-investment-fund-program
- PIF | Green Finance Framework | Public Investment Fund, accessed November 17, 2025, https://www.pif.gov.sa/en/investors/green-finance-framework/

- Saudi Arabia - The ambition versus the reality of Vision 2030 - Control Risks, accessed November 17, 2025, https://www.controlrisks.com/our-thinking/insights/middle-east-ksa
- Saudi Arabia Non-Oil Sector Growth Accelerates Under Vision 2030 - Gulf Magazine, accessed November 17, 2025, https://gulfmagazine.co/saudi-arabia-non-oil-sector-growth-2/
- Vision 2030 in the Home Stretch: Clear Achievements yet Limited Accountability, accessed November 17, 2025, https://carnegieendowment.org/research/2025/03/vision-2030-in-the-home-stretch-clear-achievements-yet-limited-accountability?lang=en
- BTI 2024 Saudi Arabia Country Report, accessed November 17, 2025, https://bti-project.org/en/reports/country-report/SAU
- Challenges to Production Base Diversification in Saudi Arabia*, accessed November 17, 2025, https://www.sama.gov.sa/en-

US/EconomicResearch/WorkingPapers/Challenges%20to%20Production%20Base%20Diversification%20in%20Saudi%20Arabia.pdf
- The Line at Neom faces feasibility reassessment while construction continues, accessed November 17, 2025, https://www.thecivilengineer.org/news/the-line-at-neom-faces-feasibility-reassessment-while-construction-continues
- World's Biggest Construction Site Issues Update on Future - Newsweek, accessed November 17, 2025, https://www.newsweek.com/worlds-biggest-construction-site-issues-update-10963482
- The Future of the Gulf Cooperation Council Amid Saudi-Emirati Rivalry, accessed November 17, 2025, https://carnegieendowment.org/research/2023/10/the-future-of-the-gulf-cooperation-council-amid-saudi-emirati-rivalry?lang=en
- Missed Opportunities and Failed Integration in the GCC - Arab Center Washington DC, accessed November 17, 2025,

https://arabcenterdc.org/resource/missed-opportunities-and-failed-integration-in-the-gcc/
- Advancing Türkiye-Saudi Arabia relations amid opportunities and challenges - Al Arabiya, accessed November 17, 2025, https://english.alarabiya.net/views/2025/10/27/advancing-t%C3%BCrkiyesaudi-arabia-relations-amid-opportunities-and-challenges
- Turkish-Saudi ties amid rising geopolitical challenges - Arab News, accessed November 17, 2025, https://www.arabnews.com/node/2618994/amp
- Israel's Attack on Qatar and the End of Diplomacy - Arab Center Washington DC, accessed November 17, 2025, https://arabcenterdc.org/resource/israels-attack-on-qatar-and-the-end-of-diplomacy/
- Was the US complicit in Israel's attack on Qatar? - The New Arab, accessed November 17, 2025, https://www.newarab.com/news/was-us-complicit-israels-attack-qatar

- The Saudi-Pakistan defense pact highlights the Gulf's evolving strategic calculus, accessed November 17, 2025, https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/the-saudi-pakistan-defense-pact-highlights-the-gulfs-evolving-strategic-calculus/
- The Pakistan-Saudi Defence Pact, accessed November 17, 2025, https://tdhj.org/blog/post/smda-pakistan-ksa/
- Silent leverage, quiet gains? China and the Saudi-Pakistan defense pact, accessed November 17, 2025, https://www.mei.edu/publications/silent-leverage-quiet-gains-china-and-saudi-pakistan-defense-pact
- Trump doesn't need to buy Saudi loyalty with a security pact, accessed November 17, 2025, https://responsiblestatecraft.org/trump-saudi-arabia-security-pact/
- Saudi Arabia: Financial Sector Assessment Program-Financial System Stability Assessment in:

IMF Staff Country Reports Volume 2024 Issue 281 (2024), accessed November 17, 2025, https://www.elibrary.imf.org/view/journals/002/2024/281/article-A001-en.xml